دعم الصناعة الوطنية وتطويرها من مستلزمات النهوض بالاقتصاد الوطن

فاضل عباس الدراوي

من خلال متابعة العمل السياسي والنشاطات الاقتصادية التي تهتم بموضوع إعادة إعمار العراق، منذ سقوط النظام الديكتاتوري ولحد اليوم، يلاحظ المتتبع لتلكم النشاطات إن معظمها إن لم نبالغ في القول بأن جميع هذه المسارات تنحو منحىً يبتعد كثيراً عن ما سمي بإعادة بناء البنية التحتية للبلاد التي خربت نتيجة للسياسات الحمقاء لنظام الطاغية وزادت خراباً بعد سقوط النظام وذلك بسبب تخلي قوات الاحتلال عن حماية البنية التحتية من أعمال التخريب والسلب والنهب، إذ أن من المعلوم إن إعادة إعمار البنية التحتية لا تتوقف عند طلاء جدران المدارس أو ترميم الدوائر التي خربت، بل وحتى بناء المجمعات السكنية، إن كان هناك فعلاً نية في بنائها، ولا حتى تبليط الطرق والشوارع، إن هذه الأمور رغم أهميتها في حياة الناس، تعتبر في المنظور الاقتصادي البعيد المدى، أموراً خدمية يتم من خلالها استغلال الأيادي العاملة لفترات محددة ولا تؤدي بالتالي لتنشيط الدورة الاقتصادية.

الأبعاد الثابتة والمطلوبة

وخلال المدة المنصرمة التي تقارب العام، وهي فترة زمنية ليست بالقصيرة لبلد منهك مدمر يحتاج إلى استغلال أقل فرصة من الزمن لنفض الغبار عنه وإعادة بنائه بصورة مدروسة بعيدة عن العشوائية والتخبط. إذ لم نر حتى هذا الوقت أي اهتمام بموضوع الصناعة الوطنية العام منها والخاص، هذه الصناعة التي هي عصب حياة المجتمع والتي تعرضت إلى الإهمال والتخريب منذ أكثر من عقدين على يد النظام البائد، حيث تخلف هذا القطاع عن محيطه الإقليمي كثيراً بسبب، عشوائية التخطيط وتدخل رأس النظام في كل صغيرة وكبيرة عندما كان يقوم باختيار المشاريع حسب هواه ولا يعير اهتماماً لكل الدراسات المقدمة من لدن الاختصاصيين في مجال التخطيط الصناعي، وجاءت بعد ذلك الحروب الكارثية التي أعاقت كثيراً تطوير وتحديث المشاريع الصناعية، وذلك بسبب تسخير موارد الدولة للمجهود الحربي، وزج الألوف من منتسبي المنشآت الصناعية من عمال وفنيين ومهندسين وإداريين، في أتون الحروب العبثية،حيث أودت الحروب المتلاحقة بحياة الألوف من الأيدي العاملة وتعرض الكثير منهم إلى العوق أو وقعوا في الأسر لمدد طويلة والباقون قضوا زهرة شبابهم في الحياة العسكرية، مما أدى إلى حرمان البلد من هذه الطاقات وهذا أدى إلى خلل كبير في المجالات كافة وبالأخص انعكس سلباً على المجال الصناعي، وبعدها جاء الحصار الجائر الذي فرض على شعبنا ولم يفرض على النظام عملياً إذ زاد الطين بلة، وهذا ما نتج عنه عدم تحديث وتطوير المصانع لمدد طويلة من الزمن في القطاعين العام والخاص.

والآن ونحن نسمع ونقرأ عن تخصيصات من دول مانحة وتخصيصات من الإدارة الأمريكية بعشرات المليارات من الدولارات، إلا أن الملاحظ عدم تخصيص أية مبالغ لدعم وتطوير الصناعات الوطنية في القطاعين العام والخاص من قبل الدول المانحة بما فيها الولايات المتحدة، يظهر أن تلك الدول تريد أن تبقي العراق سوقاً لترويج منتجاتها وسلعها وحسب، وتبقى ميزانية الدولة العراقية تعتمد على مواردها النفطية فقط، توزع قسم من هذه الموارد بعد استقطاعات الغرامات والديون على الرواتب والمشاريع الخدمية فقط، لذلك نلمس بصورة جلية تشجيعاً ودعماً كبيرين للتجار المستوردين للبضائع الاستهلاكية والكمالية وليس هناك أية بادرة دعم للصناعيين بغية تحديث مصانعهم. علماً أن الدراسات والإحصاءات التي قام بها اتحاد الصناعات العراقي، تشير إلى أن أكثر من ٧٠٪ من المشاريع الصناعية في القطاع الخاص متوقفة عن العمل وتعمل الباقي بأقل من طاقاتها الانتاجية، كما وإن العديد من مصانع القطاع العام متوقفة كلياً أو بنسب متفاوتة مما أدى إلى زيادة نسب البطالة في البلاد. ناهيكم عن إغراق السوق المحلية بالكثير من السلع والبضائع المستوردة وقسم كبير منها تنتج في السابق داخل البلاد.

لذلك يجب على المعنيين في عراقنا الجديد الخالي من الدكتاتورية الالتفات إلى هذه المسألة الحيوية بجدية ورؤيا مستقبلية لأن الصناعة هي المرتكز الأساس لبناء البلد إذ أن النفط سينضب آجلاً أم عاجلاً فنحن بلد كبير بمساحته وسكانه ولسنا إمارة صغيرة، لذلك يتوجب علينا أن نعمل من الآن على ضمان مستقبل أجيالنا القادمة وذلك عبر العمل الجاد من أجل بناء صناعة وطنية متطورة تكفل العيش والاستقرار لملايين العراقيين المتعبين من الأجيال الحالية والمقبلة، لا سيما وإن بلادنا تزخر بالكثير من المواد الأولية التي تدخل في الصناعات العديدة، القائمة حالياً والتي يمكن إقامتها مستقبلاً كصناعة الزيوت النباتية، والنسيج والسكائر، والمواد الغذائية والسمنت والجلود وغيرها، حيث بالإمكان مثل ما كان سابقاً استغلال المواد المحلية لرفد هذه الصناعات بالمواد الأولية المحلية بنسب كبيرة، ودعم وتطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني المولين الرئيسين للمواد الأولية الصناعية.

إن تطوير وتحديث الصناعات الوطنية تتطلب من الدولة العراقية الجديدة اتخاذ الإجراءات والخطوات العلمية والعملية لتقديم الدعم لهذا القطاع الحيوي وذلك عن طريق الإجراءات التالية:

١-تخصيص قسم من أموال الدول المانحة للقطاع الصناعي العام.

٢- دعم القطاع الصناعي الخاص عن طريق منح القروض للمشاريع الصناعية بدون فوائد وبأقساط مريحة.

٣- إصدارقرار بإعفاء جميع المشاريع الصناعية ولمدة لا تقل عن عشرة أعوام من الرسوم الكمركية والضريبية.

٤- تخصيص أراض في المناطق الصناعية لإقامة مشاريع جديدة عليها أو توسيع المشاريع القائمة.

٥- الطلب من الدول الصديقة، وخصوصاً ونحن ننفتح على دول العالم بعد زوال الدكتاتورية إلى تسهيل سفر الصناعيين العراقيين لبلدانهم وذلك للإطلاع على التطورات التي حدثت في مجال التكنولوجيا بعد أن غابوا عنها طويلاً.

٦- إلزام الدول التي تستورد منها المكائن والأجهزة، بتدريب الفنيين والمهندسين العراقيين في بلدانهم على كيفية تشغيل هذه الأجهزة والمكائن وعلى حساب تلك الدول كما كان يجري في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

٧- إعطاء حوافز مادية وتوفير فرص العمل لمئات الآلاف من العراقيين الذين تركوا البلاد لأسباب كثيرة منها السياسية أو الاقتصادية وتوفير الأمن والأمان لهم لجذبهم للمساهمة في بناء وطنهم الحبيب لا سيما وأن معظمهم اكتسبوا الخبرات من خلال عملهم في الغربة.

٨- العمل الحثيث على تحسين ظروف المعيشة والسكن للعاملين في القطاع الصناعي العام والخاص وتشجيع العمل النقابي بين صفوفهم لأنهم الأساس المتين في دفع عجلة التطوير والبناء.

إن الأمور التي ذكرناها آنفاً تعد من الأمور الجوهرية والتي يجب أن تحظى باهتمام المسؤولين إن أردنا حقاً بناء وطن حر مزدهر.

الشيوعيون السوريون يطالبون بإجراء إصلاح اقتصادي حقيقي

طالبت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في بيان لها بإجراء إصلاح اقتصادي حقيقي" ينعكس بشكل إيجابي على تطور قطاعاتنا الانتاجية ويوقف النهب لاقتصادنا الوطني، الذي تمارسه، من قبل والآن، البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية".

وأضاف البيان إن الإصلاح الذي تريده الطبقة العاملة يتطلب التجاوب مع مطالبها في ردم الهوة بين الأجور والأسعار عن طريق إعادة النظر بالسياسة الأجرية جذرياً، وكذلك تمويل الزيادات في الأجور من مصادر حقيقية على حساب أصحاب الأرباح الكبيرة وليس من خلال زيادات في الأسعار التي تؤدي إلى خفض القيمة الفعلية للأجر وللزيادات نفسها.

كما طالب البيان بوقف العمل بأحكام المادة ١٣٨ من قانون العاملين الأساسي لتعارضها مع الدستور وحق العمل وشرعة حقوق الإنسان وقوانين العمل الدولية، وهذا يتطلب العمل دون إبطاء على عودة الذين سرحوا على أساس هذه المادة إلى عملهم عبر القضاء. والإسراع بتعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة وعدم إصدار قانون التقاعد المبكر الإلزامي.. وتابع البيان أنه يجب إيجاد فرص عمل لجيش العاطلين عن العمل وخصوصاً خريجي الجامعات والمعاهد وتنفيذ أحكام عقد العمل الفردي وإلزام أرباب العمل بتنفيذ العقود المبرمة مع النقابات وإعطاء عمال القطاع الخاص حقوقهم الطبيعية في الزيادات الدورية والإجازات والعطل وساعات العمل الإضافية وكافة المستحقات أسوة بعمال القطاع العام.

وذكر البيان أن الوطن في خطر "وأن التجاوب مع مطالب ومقترحات الحركة النقابية يتطلب ليس فقط رفع الوصاية عنها، بل يتطلب أيضاً أن تأخذ الطبقة العاملة حق استخدام كافة أسلحتها القادرة على تحقيق مطالبها المشروعة والملحة بما فيها حق الإضراب الذي يعتبر حقاً ديمقراطياً طبيعياً لها، وجزءاً لا يتجزأ من البرنامج الديمقراطي المطلوب تحقيقه في هذه الظروف الدقيقة والخطيرة التي تجتازها بلادنا والمنطقة مما سيساعد في الوصول إلى الإصلاح الشامل المطلوب، كي يصبح ممكناً تعبئة الجماهير وخلق جبهة مواجهة ومقاومة باتت ضرورية أكثر من أي وقت مضى..".

ارتفاع أسهم فولكسفاكن

ارتفعت أسعار أسهم شركة فولكسفاكن بعد الكشف عن زيادة مبيعات سيارة غولف الجديدة.

وخفف ارتفاع المبيعات من انخفاض أرباح الشركة العملاقة خلال الربع الأول من العام الحالي إلى ٣٢٩ مليون يورو (٣٨٩ مليون دولار) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت الأرباح ٦٠٤ ملايين يورو.

وتوقع المحللون أن تنخفض الأرباح إلى ٣١٠ ملايين يورو. حيث انخفضت أرباح ما قبل استقطاع الضرائب بنسبة ٨٦,٧٪ إلى ٤٤ مليون يورو.

لكن أنباء تحسن مبيعات الجولف رفعت سعر سهم فولكسفاكن ٢,٧٪ في التعاملات المبكرة في بورصة فرانكفورت.

ويقول رائد مصطفى السمسار في بنك دبليو بنك: "أكدت الشركة أن الربع الأول سيكون ضعيفاً، الشيء المهم حالياً هو أن الطلب على غولف قد زاد بشكل كبير، ومن غير المتوقع أن تراجع الشركة استراتيجيتها الهادفة لبيع ٦٠٠ ألف سيارة من طراز غولف في الوقت الحالي".

قضايا الطاقة

وزير الخزانة الأمريكي: تخفيضات أوبك غير مرغوبة

قال جون سنو وزير الخزانة الأمريكي أن ارتفاع أسعار الطاقة يمثل خطراً على ما وصفه بتوقعات بانتعاش اقتصادي قوي ووصف التخفيضات الانتاجية التي قررتها منظمة أوبك بأنها غير مرغوبة على الإطلاق.

وقال سنو في حديث لراديو محلي في كانساس سيتي قبل المشاركة في سلسلة من المناسبات العامة بالمدينة أن إدارة الرئيس جورج بوش أبلغت أعضاء أوبك عدم رضاها.

وقال سنو رداً على أسئلة بشأن الارتفاع الحاد في أسعار البنزين "نحن قلقون وخفض أوبك الانتاج خطوة غير مرغوبة كلياً. أبلغنا أوبك عدم رضانا عن هذه الخطوات. الوضه خطير".وفي اجتماع مع هكتور باريتو رئيس إدارة المشروعات الصغيرة وعدد من زعماء رجال الأعمال المحليين أبدى سنو من جديد قلقه لخفض انتاج أوبك. وقال معقباً على قرار أوبك "لم يكن من الممكن أن يأتي في توقيت أسوأ. فهو عنصر مجهول بالنسبة للاقتصاد". واتفق أعضاء أوبك على خفض سقف انتاج الدول التي تسري عليها حصص الانتاج بواقع مليون برميل يومياً بدءاً من أول نيسان بسبب الانخفاض الموسمي المتوقع في الطلب في الربع الثاني.وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية ارتفاع أسعار البنزين إلى مستويات قياسية في موسم الصيف لتزيد بنحو ٢٠ في المئة عن متوسط أسعار العام الماضي بسبب شدة الطلب وضعف إمدادات البنزين. وقال سنو أن ارتفاع أسعار الطاقة يزيد الضغوط على الكونغرس لبحث مقترحات الإدارة الأمريكية بشأن سياسة جديدة للطاقة والتي أثارت جدلاً لأنها تشمل مزيداً من عمليات الحفر في مناطق ذات حساسية بيئية في الاسكا وغيرها من أجل زيادة الانتاج الأمريكي.

واصبح ارتفاع أسعار الطاقة وقرار أوبك خفض الانتاج من القضايا المثارة في حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية وتقول إدارة الرئيس جورج بوش إنها تجري اتصالات بوزراء أوبك لضمان كفاية المعروض النفطي في الأسواق. إلا أن جون كيري الديمقراطي الذي ينافس الرئيس الأمريكي جورج بوش في انتخابات الرئاسة قال إنه على بوش أن يأخذ موقفاً أكثر تشدداً من منظمة أوبك.

سوق مبادلات العملات بين الفوضى وافتقاد الشرعية

كاظم موسى

بعد ١٩٩٠/٨/٨ تاريخ فرض الحصار الاقتصادي على العراق حصلت تغييرات اقتصادية داخلية عديدة تركت بصماتها على الاقتصاد العراقي المنهار وكبلت المواطن العراقي بقيود العوز والحرمان والبطالة وتبعاتها، وكان من ضمن الظواهر الاقتصادية التي طغت على السطح ظاهرة الاتجار والمضاربة بالدولار الأمريكي والتي كان اللاعبون الأساسيون فيها أزلام النظام البائد وأعوانهم على حساب مصالح جمهرة كبيرة من المتعاملين به من تجار وصناعيين ومواطنين عاديين من خلال افتعال تقلبات في سعر صرف الدينار العراق وجني أرباح فاحشة دون وازع من ضمير ثم وجدت سوق صرف العملات الأجنبية في محلة بائسة بشارع الكفاح الملاصقة لسوق الشورجة وإلى جانب ما يسمى ببورصة السجائر التي ازدهرت تجارتها خلال فترة الحصار وأصبحت السكائر المستوردة تمثل أكبر فقرة استيرادية مما أوجد حالة من التحكم في هذه الأسواق عبر التلاعب المستمر بسعر الصرف.

وبعد إنجلاء الغمامة السوداء يتوجب إيجاد نظام ومكان مناسبين لسوق مبادلة العملات الأجنبية بدلاً من الفوضى العارمة التي تكتنف أعمال الصيرفة على نحو غير معروف في أكثر دول العالم تخلفاً، فمن غير المعقول أن يطلق على هذه الأماكن عبارة (بورصة) فهي أشبه بسوق بيع الأغنام (وكفة) فالاكشاك مبعثرة بشكل غير منتظم إلى جانب الذين يحملون بأيديهم رزم الأوراق النقدية إلى الحد الذي أصبح يؤثر على حركة السير في منطقتي شارع الكفاح والحارثية والتي يكون الشارع الرئيس فيها الممر الوحيد الذي يربط جنوب وغرب بغداد بباقي أجزائها إلى جانب افتقاد بعض المتعاملين إلى الجانب الشرعي إذ أن الكثيرين منهم لا يملكون رخصة رسمية أو خلفية اقتصادية والدافع الوحيد هو الربح وهذا ما يدفع أغلب المواطنين إلى الإحجام عن التعامل مع مثل هذه الشريحة نتيجة فقدان الثقة خاصة مع غياب عملية الرقابة من قبل الجهات القانونية والاقتصادية وذلك بالرغم من صيغ التنظيم التي وضعها البنك المركزي العراقي لإجازة وعمل شركات ومكاتب الصيرفة والتي راعى فيها الجوانب الخدمية والحضارية بقصد تسهيل التعاملات اليومية والوقوف على جوانب الخلل.

وفي ظل الفوضى والارتباك الذي يتسم به هذا النشاط بات لزاماً على الجهات ذات العلاقة من أبرزها وزارة المالية والبنك المركزي والمصارف العراقية والتي تمثل الواجهات الاقتصادية التصدي لهذا الحال عن طريق إيجاد آليات عمل حديثة بضمنها قيام المصارف التجارية بإنشاء اقسام متخصصة فيها تزاول نشاط الاتجار بالعملات الأجنبية وتحديد أسعار الصرف عبر ما يمكن تسميته ببورصات بدائية مصغرة ربما يتم إيجاد سوق عصري (بورصة) مشابهة لما هو موجود في أغلب دول العالم يتم فيها تداول العملات والأسهم والسندات بما يسهم بشكل فاعل في تحديد الأسعار التي لم تعد تواكب تطور الاقتصاد العراقي الآني والمستقبلي وبما يؤمن وسائل دفع لتطوير أعمال الشركات التي تعاني من العجز والخسائر وتوفير وسائل حديثة للتعاملات اليومية في مثل تلك الأسواق.ومن الجدير بالذكر أن المتعاملين بهذا النشاط بحاجة إلى تطوير قدراتهم عن طريق زجهم في دورات تنظم من قبل الجهات المصرفية، كذلك إيجاد نوع من التنظيم كأن يكون اتحاد أو رابطة مبادلة العملات الأجنبية وتداول الأسهم والسندات (الأوراق المالية) لضمان وجود ممثلين عنهم لبحث شؤونهم ودراسة أحوالهم وتنظيم أعمالهم مع الجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل الأداء الأمثل وعلى أسس سليمة من النواحي الفنية والقانونية والحضارية.وبما يتوافق مع التحولات الآنية والمستقبلية التي شهدها وسيشهدها الاقتصاد العراقي صوب اقتصاد السوق وباتجاه بناء اقتصاد فاعل ومؤثر في الاقتصاديات الإقليمية والعالمية ويتماشى مع كون العراق بلداً غنياً ونفطياً ومرشحاً للوقوف على قدميه مرى أخرى.

تقرير دولي..

هبوط التضخم في بريطانيا يضعف الاسترليني

انخفض سعر صرف الجنيه الاسترليني نصف سنت مقابل الدولار الامريكي كما تراجع مقابل اليورو الاوروبي، بعد ان اظهرت بيانات رسمية انخفاضاً غير متوقع في معدل التضخم في بريطانيا في اذار الماضي وأثارت هذه البيانات التي اظهرت ان معدل التضخم السنوي انخفض في آذار الى ١,١ في المائة من ١,٣ في المائة في بعض المخاوف بشان ما اذا كان بنك انكلترا المركزي سيرفع اسعار الفائدة الشهر المقبل كما يتوقع كثيرون. وانحفض سعر صرف الاسترليني ٠,٨ في المائة الى ١,٧٩٣٥ دولار.

وهبطت العملة البريطانية نصف سنت امام الدولار عقب صدور البيانات. وانخفض الاسترليني الى ٦٦,٥٣ بنس مقابل اليورو الاوروبي من نحو ٦٦,٣٨ بنس قبل صدور البيانات. وبالنسبة للاسهم العالمية، ارتفعت الاسهم الاوروبية مشجعة بنتائج قوية لشركات منها" شنايدر "الفرنسية لإنتاج المعدات الكهربائية" و ايه. آر. أم هولدنجز "٢,٦ بالمائة بعد أن أعلنت تحقيق أرباح وعائدات فاقت التوقعات في الربع الأول وأشارت إلى تحسن التوقعات وسط انتعاش قطاع قطاع أشباه المواصلات.

وارتفعت أسهم شركات أخرى للرقائق الإلكترونية. وصعد سهم "انفينيون" الألمانية اثنين بالمائة بينما زاد سهم "اس. تي. مايكرو إلكترونيكس" الفرنسية الإيطالية ١,٣ بالمائة. وارتفع مؤشر يورو تورب - ٣٠٠ بنسبة ٠,٥٤ في المائة إلى ١٠٢١ نقطة.

ووصل مؤشر يورو ستوكس ٥٠ إلى ٢٨٧٧ نقطة بارتفاع ٠,٦٦ في المائة. وفي طوكيو، أغلقت الأسهم اليابانية على ارتفاع مع إقبال المستثمرين على شراء أسهم "شارب كورب" وغيرها من أسهم التقنية قبيل إعلان العائدات. وانتعشت أسهم البنوك مع عودة المستثمرين لشرائها بعد أن رأوا أن مبيعات بداية الأسبوع ذهبت أبعد من اللازم.

وارتفع مؤشر نيكاي القياسي ١,٦ في المائة ليغلق على ١١٩٥٢,٢٦ نقطة بعد أن اخترق لفترة قصيرة مستوى ١٢ ألف نقطة. وصعد مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً ١,٨١ بالمائة إلى ١٢٠٤,٣٧ نقطة.

ويترقب المستثمرون شهادة سيدلي بها آلان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) وسط تكهنات برفع قريب لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

وفي نيويورك، ارتفعت أسعار الأسهم الأمريكية في بداية التعاملات في وول ستريت مع ترحيب المستثمرين بنتائج فصلية قوية من شركات كبرى مثل "لوسنتا" لمعدات الاتصال و"جنرال موتورز" أكبر شركة في العالم لصناعة السيارات.

وصعد مؤشر داو جونز للأسهم الصناعية ١٥,٤٧ نقطة بنسبة ٠,١٥ في المائة إلى ١٠٤٥٣,٣٢ نقطة.

وزاد مؤشر ستاندارد الأوسع نطاقاً الذي يشمل أسهم ٥٠٠ شركة أمريكية كبرى ١,٢٣ نقطة بنسبة ٠,١١ في المائة إلى ١١٣٧,٠٥ نقطة.

وارتفع مؤشر ناسداك المجمع الذي يتغلب عليه أسهم قطاع التقنية ٣,٤١ نقطة بنسبة ٠,١٧ في المائة إلى ٢٠٢٣,٨٤ نقطة.

الصين تنتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للنفط العماني

احتلت الصين المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للنفط العماني وفق البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني.

فقد بلغت كمية النفط المصدرة إلى الصين نهاية شهر شباط من العام الحالي ٢٠,٧١٥ مليون برميل نفط مقارنة ٩,٧٨٦ مليون برميل نفط تم تصديره خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة ارتفاع قدرها ١١١٪.

وشكلت نسبة الصادرات العمانية من النفط إلى الصين خلال هذه الفترة بواقع ٤٣,٦٪ من إجمالي الإنتاج العماني من النفط والبالغ ٤٧,٥ مليون برميل.

وجاءت كوريا الجنوبية في المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة للنفط العماني حيث بلغت كمية النفط المصدرة إليها من نهاية شهر شباط من العام الحالي ٧,٧٣ مليون برميل نفط مقارنة بـ٤,٦٢ مليون برميل نفط بنسبة ارتفاع قدرها ٦٧,٢٪ تلتها تايلاند في المرتبة الثالثة بواقع ٥,٦٤ مليون برميل نقط مقارنة بـ٨,٥٣ مليون برميل نفط خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة انخفاض قدرها ٣٣,٩٪، ثم الدول الأخرى.

وأوضحت الإحصائيات أن إجمالي كمية الصادرات العمانية من النفط بلغ مع نهاية شباط من العام الحالي ٤٣,٧١٧ مليون برميل نفط مقارنة مع ٤٧,١٤٩ مليون برميل نفط خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة انخفاض قدرها ٧,٣٪ نتيجة لتراجع الانتاج العماني من النفط خلال السنتين الماضيتين بسبب إجراءات الصيانة التي تجري للآبار القديمة للنفط حيث سيعاود الانتاج العماني من النفط إلى مستواه الطبيعي لعام ٢٠٠١ في غضون عام ٢٠٠٦.

وبلغ إجمالي إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية نهاية شهر شباط من العام الحالي ٤٧,٥ مليون برميل نفط مقارنة مع ٥٠,٣٧٧ مليون برميل نفط خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة تراجع قدرها ٥,٧٪ أما متوسط الانتاج اليومي من النفط في عمان خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام الحالي فقد بلغ ٧٩١,٦ ألف برميل مقارنة بـ٨٥٣,٩ ألف برميل خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة انخفاض قدرها ٧,٣٪. وبلغ متوسط سعر برميل النفط العماني هلال الشهرين ٢٩,٦١ دولار للبرميل مقارنة مع ٣٠,٣٠ دولار للبرميل خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة انخفاض قدرها ٢,٣٪.

كما أشارت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أن إجمالي إنتاج السلطنة من الغاز الطبيعي ارتفع نهاية شهر شباط من العام الحالي ليصل إلى ١٢٠,٥ مليار قدم مكعب مقابل ١١١,٦ مليار قدم مكعب خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة ارتفاع قدرها ٨٪.